INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

زيارات ولي العهد محمد بن سلمان خارج المملكة بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي تهدد الأمن والسلم الدوليين

منذ أن أصبح محمد بن سلمان ولي للعهد السعودي بدأ صوته ينضح بمسيرة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية جعلت أحلام السعوديين تتخطى حدود السماء لترتطم بأفعاله وجرائمه ضد الإنسانية.

تتلاشى الأحلام ويستفيق السعوديون على حقيقة وحيدة هي أن محمد بن سلمان الحلم المنشود وصاحب رؤية 2020 هو المتهم الرئيسي بالتخطيط والتحريض بمقتل المعارض السياسي الصحفي جمال خاشقجي.

قُتل الخاشقجي بأمر من ولي العهد ولا أحد يجرء في ظل هذا الحكم القمعي على اتخاذ أي قرار أو فعل دون علمه. لذلك أي بيان يصدر عن الحكومة السعودية باتهام آخرين في إبعاده عن الجريمة لا يغير من حقيقة أنه المتهم الأول لتلك الجريمة. ومن كان مسؤول عن تنفيذ ما خطط له ولي العهد ليس إلا شريك وعبد مأمور لا يستطيع قول "لا" في وجه مرؤوسه ويبقى بحكم مسؤولية المتبوع عن عمل التابع.

عملية قتل الخاشقجي هي رسالة لكل معارض خارج البلاد أو داخلها بأن هذا مصير من يتجرأ على نقد ممارسات الحكومة السعودية وليتأكدوا بأن مصيرهم لن يكون بأقل قسوة وهذا ليس ببعيد على من يستغل حصانته الدبلوماسية الممنوحة حسب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية التي وُقّعت في عام 1961 في إخفاء ونقل جثة الصحفي الخاشقجي.

مع ردود الفعل الغير مسبوقة للمجتمع الدولي في إدانة مقتل الصحفي جمال خاشقجي قد تبدو تلك الجريمة وكأنها استثناء، أو حالة متطرفة من القمع، غير أن تاريخ المملكة السعودية، وإداراتها، لا يقول ذلك فقضية الخاشقجي أتت في سياق طويل ومتواصل من القمع الممنهج.

الجرائم ضد الإنسانية في اليمن وقمع النساء المعارضات واغتصابهم في السجون وعمليات الإعدام والاعتقالات واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً وغيرها الكثير من الانتهاكات التي كانت مغيبة عن ذهن المجتمع الدولي ايقظتها جريمة الخاشقجي لتعيد الأمل لكل مظلوم في القيام بإجراءات دولية حاسمة لمحاسبة السعودية.

هل قضية الخاشقجي تضع الحد للإفلات من العقاب؟؟؟؟ سؤال برسم الجهات المسؤولة عن إحلال السلام والحفاظ على حقوق الإنسان.

يعود محمد بن سلمان إلى نشاطه الدبلوماسي والسياسي بعد مقتل الخاشقجي بزيارة حلفاءه في المنطقة العربية في سعي لنشر سياسة القمع والاطمئنان على مدى إحكام سيطرته عليها والتي أولها البحرين عقب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في بيئة قمعية، وكانت السعودية أهم مساندين الحكومة البحرينية في قمع المعارضة. القيام بمثل تلك الزيارات من مبدأ حسن الجوار والتأكيد على المصالح المشتركة بين الحكومات والتدخل في ممارساتهم تأثيره ينعكس سلباً على الشعوب فاستقبال متهم بالقتل يمكنه أن يهدد الأمن والسلم الدوليين ويدفع المواطنين إلى مزيداً من البؤس والتراجع. لكن ولي العهد محمد بن سلمان لم يعد بمقدوره تلميع صورته سوى على مستوى حلفاءه في المنطقة الذين لا يرون به سوى حليف قوي.

ترتيب مثل تلك الزيارات إلى دول حليفة مثل (الإمارات والبحرين ومصر وغيرها) لإعادة تأهيل العلاقات أمر يكاد مفهوم لمن يدرك أن المصالح السياسية لتلك الدول ثمنها مليارات الريالات السعودية.

أما زيارة أي دول أخرى هي أعضاء فاعلين في الأمم المتحدة فلا يمكن تخيله، لان في ذلك انتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة وتحد سافر للإنسانية وحقوق الإنسان، فالسجل الحقوقي الأسود لمحمد بن سلمان من قتل الشعب اليمني وانتهاك حقوق المواطنين السعوديين يجعله مجرم حتى وإن لم يتم تحويل ملفه بعد إلى محكمة الجنائية الدولية.

وبحسب المادة 6 الفقرة 3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

"حين يكون الحرمان من الحياة جريمة من جرائم الإبادة الجماعية، يكون من المفهوم بداهة أنه ليس في هذه المادة أي نص يجيز لأية دولة طرف في هذا العهد أن تعفى نفسها على أية صورة من أي التزام يكون مترتبا عليها بمقتضى أحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها"

المنصب الذي يحمله محمد بن سلمان كولي عهد المملكة العربية السعودية لا يعطيه حصانة دبلوماسية لأنه ليس رئيس دولة وسيكون في مواجهة المخاطر القانونية والسياسية والدبلوماسية بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية الذي يسمح للادعاء العام في أي بلد بطلب اعتقال الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة مثل

الإبادة الجماعية أو التعذيب أو الإعدام خارج نطاق القانون "بغض النظر عن مكان ارتكاب تلك الجرائم" خصوصاً بعد توصيات وقرارات البرلمان الأوروبي ضد المملكة العربية السعودية بسبب مقتل جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في اسطنبول يوم 2 أكتوبر، وقد تعتبر الأكثر تشددا في تاريخ أوروبا لأن الأوروبيون واثقون من تورط هرم السلطة في المملكة العربية السعودية، في إشارة منهم الى ولي العهد محمد بن سلمان.

على محمد بن سلمان ان لا يظن بأنه سيُستقبل على البساط الأحمر بعد الاعتراف الدولي بأنه مجرم حرب بل سيكون مكانه السجون والمحاكم الأوروبية وهذا ما نأمله لتحقيق عدالة دولية ومحاسبة المجرم أينما كان.

يمكن لمحكمة الجنائية الدولية أن تنظر في قضايا أشخاص متهمين بارتكاب هذه الجرائم مباشرة، أو آخرين لديهم مسؤولية غير مباشرة فيها، كالمسؤولية عن الإعداد أو التخطيط، أو مسؤولية التغطية عنها، أو مسؤولية التشجيع عليها. فيمكن محاكمة محمد بن سلمان أمام المحكمة الجنائية الدولية؛ ليس فقط لمجرد تورطه في مقتل خاشقجي، وإنما بسبب التخطيط لقتل أيضاً.

وبحسب نظام روما الأساسي، وهو النظام والأساس القانوني الذي ترتب عليه تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، بعد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاصمة الإيطالية (روما) عام 1998، يمكن أن يتهم فيها ولي العهد السعودي بارتكابه جريمة ضد الإنسانية وهو الحال مع خاشقجي في قتل متعمد وأيضاً في الاختفاء القسري والتعذيب الممنهج ضد الناشطين في حقوق الإنسان إضافة لجرائم الحرب المرتكبة في اليمن كونه يشرف على جميع العمليات العسكرية وقائدا للتحالف الدولي.

لكن من يمكنه رفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية هم ثلاثة أطراف رئيسية:

- الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.
- المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.
- مجلس الأمن بالأمم المتحدة.

الإشكالية تكمن في أن تركيا الطرف المعول عليه في رفع القضية كونها تمت على أرضها ليست طرفاً في نظام روما، ولا يمكنها رفع دعوى ضد ابن سلمان، لكننا في المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان نعول على مجلس الأمن الدولي القيام بواجبه في تحقيق العدالة سواء بجريمة مقتل الخاشقجي وكافة الانتهاك الحقوقية في السعودية أو على صعيد الملف اليمني وما توصلت إليه لجنة الخبراء الأممية المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان من انتهاكات وجرائم حرب بحق الشعب اليمني ولكون محمد بن سلمان على رأس قائمة المتهمين.

وختاماً:

- ✓ نأمل من الشعوب الحرة بالتحرك للتصدي للحكومات التي تجرؤ على استقبال المتهم الرئيسي في مقتل الصحفي جمال الخاشقجي.
- ✓ دعوة فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري التحرك العاجل لفتح تحقيق مستقل وتفتيش السجون السعودية لمعرفة مصير المختفين قسرا.
- ✓ الدعوة لإجراء تحقيق دولي مستقل شامل موثوق غير منحاز لتحديد المسؤولين عن مقتل الخاشقجي وتقديمهم للعدالة وفق المعايير الدولية وبوجود مراقبين دوليين.
- ✓ إلزام السلطات السعودية باتخاذ الخطوات الجادة والفورية للإفراج عن جميع المدافعين والمختفين قسراً وسجناء الرأي، ووقف تنفيذ عقوبات الإعدام.
- ✓ دعوة الامم المتحدة والمجتمع الدولي والهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة والمنظمات الدولية العاملة وعلى وجه الخصوص لجنة الخبراء الدوليين المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان القيام بمهامهم ومسئوليتهم الأخلاقية للحفاظ على سلامة المدنيين في اليمن جراء مغامرات بن سلمان المتهورة في سياق عدوانه. كما يطالب المجلس بسرعة نقل الملف لمجلس الأمن الدولي لفضح ما ترتكبه دول التحالف من جرائم بحق المدنيين الأبرياء وملاحقة مجرمي الحرب واتخاذ قرارات عاجلة لإيقاف هذه الحرب الظالمة على الشعب اليمني وفك الحصار عن كافة المنافذ الجوية والبرية والبحرية فالحرب المفروضة على اليمن منذ 4 أعوام تسببت في أكبر كارثة إنسانية في العالم.
- ✓ محاكمة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بأسرع وقت ممكن تجنباً للمزيد من الجرائم ضد الإنسانية.
- ✓ تقييد الزيارات الدولية لمحمد بن سلمان لأن في ممارساته وانتهاكاته الجسيمة تهديداً للأمن والسلم الدوليين.